

حول الحصار الاقتصادي الظالم على سورية والمواجهة الوطنية

د. قحطان السيوي

– لا توجد مبادئ اقتصادية ثابتة ودائمة للمعالجة، والتظنير في هذه الحالات غير مفيد.
– هناك متغيرات مستمرة ووجهات نظر متعددة يصرار إلى اختيار أفضلها وأقربها للواقع.
– الأخذ بالحسبان الظروف والضغوط الاقتصادية الخارجية الكيكية الظالمة والواقع والإمكانات المتوافرة.
– الاعتماد على الذات الوطنية للتخفيف من آثار الحصار، وإثبات القدرة الوطنية.
– المفيد بل الضروري سماع رأي الخبراء الوطنية لأن لها دور مهم في المعالجة.
– الحلول للصعوبات والحصار الاقتصادي وخاصة موضوع سعر صرف الليرة لا يجوز أن تطرح أو تناقش بالتفاصيل في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وإنما تدرس وتناقش اجتماعات غير معلنة مغلقة تضم مسؤولين عن الشأن الاقتصادي النقدي والمالي ويدعى إليها خبراء واقتصاديون وخبيرين ليس لهم أي مصلحة سوى المصلحة الوطنية العليا للوطن وهناك مجموعة من الأفكار التي يتداولها اقتصاديون وخبراء، وعلى المسؤولين أن يسمعو وجهات نظر الخبراء الاقتصاديين قالحوار، وسماع الرأي الآخر يساعد على اتخاذ القرار المناسب وآراء الخبراء تبقى مجرد اقتراحات وتوصيات، والقرارات يتخذها من أوكلت لهم هذه المهمة حسب الأنظمة والقوانين.
سورية صمدت بشعبها وديولتها ووحدها الوطنية بوجه الحرب الاقتصادية التي أرادوا من خلالها وبالتحالف الغربي مع قوى الإرهاب العالمي، تدمير سورية الدولة والوطن، ولم ولن تنجح هذه الحرب في تحقيق أهدافها المشوهة.
أخيراً أقول ولا رغم كل الصعوبات والضغوط والعقوبات والحصار الاقتصادي الظالم على وطننا، إن سورية ستجاوزها بتماسك شعبها ومؤسساتها، وستنتصر بفضل بطولات وتضحيات بواسل الجيش العربي السوري، وصمود شعب سورية الطيب.

مجموعة بريكس.
في مقدمة الأولويات الاهتمام بالوضع المعيشي للمواطنين ضمن الإمكانيات المتاحة، ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي إضافة لدعم وتشجيع الصادرات.
هذا يحتاج لبادرات، وابتكار آليات عمل، وتخفف من آثار العقوبات الاقتصادية.
هناك فلتان للأسعار في الأسواق وغياب شبه كامل للرقابة التموينية وحماية المستهلك، وتذهب الأرباح الفاحشة للوسيط على حساب المستهلك والمنتج؛ وثمة ضرورة لمراقبة أسعار المواد الغذائية المنتجة محلياً والضرورية للمستهلك وتعزيز الرقابة التموينية للتجارة الداخلية بعناصر نظيفة ومؤهلة.
المطلوب من المواقع الحكومية التنفيذية المزيد من الجدية والاهتمام بمحاربة الهدر والفساد، وإعطاء العملية الإنتاجية ما تحتاجه، والاعتماد على مواردها وإمكاناتها الذاتية وعلى القطاع الخاص كحامل وطني، والمساهمة في مقاومة العقوبات الأميركية الظالمة إلى جانب القطاع العام، وأن يكشف المضاربون والمتحرون والمتاجرون بلقمة المواطنين وخاصة أثرياء وتجار الحرب، ويحتاج ذلك لمشاركة واسعة من فعاليات القطاع الخاص ورموزه الوطنية.
لا يجوز اعتبار العقوبات مشجعاً يعلق عليه البعض من المسؤولين التنفيذيين تقصيرهم أو أخطاءهم في المهام الموكلة إليهم، بل يمكن أن يكون الحصار حافزاً للإبداع لأن الكوادر الفنية والتقنية الوطنية تستطيع في ظروف الحصار أن تقوم بأعمال إبداعية لمواجهة الحرب الاقتصادية ضد سورية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية التي سرقت النفط السوري، وتستهدف بشكل مباشر لقمة عيش المواطن السوري.
ك مواطن وخبير اقتصادي ومالي محب لوطنه أقول: في الأزمات الناتجة عن ضغوط وحصار اقتصادي استعماري خارجي كحالنا اليوم في سورية، فإن المواجهات الوطنية للاقتصاد المالي والنقدي خلال الأزمة تراعي خطوطاً عامة أهمها:

تعود العقوبات الأميركية على سورية إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وفي عام ٢٠٠٤ عززت واشنطن هذه العقوبات بعد إدانة سورية للاحتلال الأميركي للعراق.
في عام ٢٠١١ فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات كما فرضت الجامعة العربية عقوبات على قطاعات في سورية.
العقوبات الاقتصادية خلفت آثاراً على الاقتصاد السوري الذي كان يتمتع بنوع من الاكتفاء الذاتي، ولكنها وفرت فرصة للمصنعين المحليين ليقيموا بتحسن ذاتي لعملهم، وتشجيع الإنتاج المحلي. قديماً قيل عندما لا أستطيع أن أعالج الأزمات التي أصادها فأنا لن أتعامل بعلاج نفسها بنفسها.
الحكومة مسؤولة أولاً عن هذا الموضوع وعليها أن توضح للمواطنين بعضاً من الوقائع ولو كانت مؤلمة، لكن ليس هذا ما يحصل دائماً.
بالمقابل الحكومة لا تتحمل وحدها مسؤولية إدارة كل الأزمات بما فيها أزمة الدولار التي لها علاقة بالعقوبات والضغوط الاقتصادية الخارجية وأيضاً برجال الأعمال والمضاربين السوريين، وعلى الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية دعم الجهود الحكومية ومساندتها.
مواضيع عديدة تدور حولها تساؤلات كثيرة ونحتاج للمعالجة ولبادرات، وابتكار آليات عمل تنفيذية، تتلامح مع ظروف الأزمة التي يعيشها الوطن والمواطن.
المواطن السوري الصامد يستحق من المسؤولين الحكوميين، كما يؤكد دائماً رئيس الجمهورية بشار الأسد، الاهتمام المطلوب ضمن الإمكانيات المتوافرة من خلال إجراءات المواجهة للأزمة ومتطلباتها؛ فالأزمة ظرف غير عادي يتطلب إجراءات ومعالجات غير عادية، ونحتاج لقرارات شجاعة، وحكيمة؛ وواقعية لا بد أن تضع الجهات السوولية في الحكومة سلماً واقعياً لأولويات العمل بهدف مواجهة تداعيات الأزمة والعقوبات.
سورية قادرة على إيجاد بدائل لأسواق الدول التي تقاطعها استيراداً وتصديراً وخاصة تعزيز الاتجاه شرقاً، والتعاون مع

وردني بالبريد الإلكتروني تساؤلات حول الحصار الاقتصادي على وطننا سورية، وموضوع انخفاض سعر صرف الليرة السورية مؤخرًا، كما جاءني زميل وصديق ياديني بالقول ألا تبدو على وجهك بعض ملامح القلق والحزن الدافئ؟ فقلت يوجد شيء من هذا. أضف الزميل قائلاً: حالك يا صديقي اليوم كحال الطبيب الذي لا يستدعي للمساهمة في التخفيف، ولو نسبياً، من ألم وأوجاع من يحب، وأضاف: أرجو أن تخرج من صمتك، فما العلاج في رأيك؟ أجبتك كنا لوطننا الذي نحب. إذا كنت تقصد معالجة العقوبات الاقتصادية وموضوع انخفاض سعر صرف الليرة السورية أخيراً، فأنا أحترم وأقدر كل الجهود الخيرة المخلصة التي تبذل للمعالجة من المسؤولين المعنيين في الحكومة. سأحرج عن الصمت الدافئ لأكتب بعض الإضاءات العامة حول الحصار الاقتصادي التي تتعرض لها سورية بما في ذلك موضوع انخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي في هذه الظروف العامة الصعبة، وسأعرض بعض مظاهر الحصار الاقتصادي الظالم على وطننا سورية ودوافعه، واكتفي بالخطوط العامة لمواجهة الضغوط الاقتصادية، لقناعتي أن اقتراحات الحلول لمواضيع حساسة ومهمة جداً كهذه، ليس من المناسب أن تعرض وتناقش بالتفاصيل في وسائل الإعلام القروعة والمسموعة ولا في وسائل التواصل الاجتماعي.
العقوبات الاقتصادية نوع من أسلحة الدمار الاقتصادي تفرضها دول الغرب الأميركي والأوروبي كحصار اقتصادي، وهي إجراءات ضغط استعمارية لفرض إملاءات خارجية مشبوهة، وإفكار الشعوب ومنها سرقة النفط السوري.
فطلت سياسة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن القائمة على القصف العسكري للشعوب، وجاء الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وخلفه الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب ليكرزاً على إحياء سلاح آخر، يتمثل بالعقوبات الاقتصادية، وفي رأينا أن الرئيسين الأخيرين، كل على طريقته، قادا حملة تصغير وتقليل للوقعة والظلمة الأميركية.

عبد النور: هيئة الصحفيين السعوديين عرضت علينا توقيع اتفاقية تعاون



الزميلان موسى عبد النور والياس مراد ضمن اجتماعات الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب بالرياض (عن الإنترنت - أرشيف)

طرح من هيئة الصحفيين السعوديين لتوقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد الصحفيين في سورية والهيئة، وأضاف: لقد طلبنا أن يرسلونا لنا مسودة عن الاتفاقية لدراستها.
واعتبر عبد النور أن هذه الخطوة في الاتجاه الصحيح، متمنياً أن تحمل الخير في الاتجاهات الأخيرة لإنهاء الحرب على سورية وأن تكون بداية لخطوات أخرى تتبعها وتحمل الخير للشعب السوري والعربي بشكل عام.
وحول مداخلته وقد اتصاد الصحفيين في

سورية خلال الاجتماع، أوضح عبد النور أن المشاركة السعودية اقتصرت على حضور اجتماعات الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب وقدمنا مداخلته أشرنا فيها إلى ما يتعرض له الصحفيون السوريون من اعتداءات من المنظمات الإرهابية المنصفة دولياً على لائحة الإرهاب من داعش وجميعة النصرة، والمنظمات الأخرى، وطلبنا بإبداء هذا الإرهاب حيث تم ذلك في البيان الختامي.
وذكر عبد النور أن مداخلته وجد اتحاد الصحفيين في سورية تطرقت أيضاً إلى أوضاع

سافرنا إلى السعودية أخذنا موافقة الخارجية على السفر كالمعتاد كما أن تأشيرة الدخول والدعوة بحاجة إلى موافقة وزارتي الداخلية والإعلام السعودية وبالتالي هناك موافقة من الهيئتين على الدعوة، لافتاً إلى أن السفر كان عبر الكويت واستلام التأشيرات جرى في مطار الرياض.
وأشاد عبد النور بالاستقبال الذي حصل به وقد اتصاد الصحفيين في سورية بالرياض، ووصفه بأنه كان «جيداً ولاقئاً ولاقئاً»، موضحاً أن «اللقاء كانت في الإطار المهني وكان هنالك

إسبر يتحدث عن إمكانية إرسال مزيد من قوات الاحتلال الأميركي إلى سورية!

وكالات

وكالات

قال وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر في منتدى أمني بكاليفورنيا، رداً على سؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة لديها قوة كافية في سورية: «أعتقد ذلك، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فسنرسل قوات إضافية»، وذلك حسب موقع «العهد» الإلكتروني اللبناني.
بدوره، ذكر وزير دفاع كيان الاحتلال، نفتالي بينيت، في مؤتمر نظمته صحيفة Makor Rishon الصهيوينية، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني أنه ليس سرا أن إيران تسعى إلى فرض طوق ناري حول لبنان، وتمركزت في لبنان وتحاول إرساء وجودها في سورية وغزة وأماكن أخرى. وزعم بينيت، أنه على الكيان الانتقال من الردع إلى الهجوم، وإخراج إيران من سورية حال توفر حزم كاف لديه.

غوتيريس: الفساد يهدد رفاه مجتمعاتنا وعلى الجميع مكافحته

الوطن

أكد الأمين العام لمظلة الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أن الفساد يهدد رفاه مجتمعاتنا ومستقبل أطفالننا وصحة كوكبنا، داعياً الجميع إلى مكافحته.
وفي رسالة وجهها أمس، بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي يصادف اليوم في التاسع من كانون الأول من كل عام، وتلقت «الوطن» نسخة منها، قال غوتيريس: «في كل سنة، هناك تريليونات من الدولارات - ما يعادل أكثر من خمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - التي تدفع كرشاوى أو تسرق من خلال ممارسات فاسدة تقوض بشكل خطير سيادة القانون وتعرض على جرائم مثل الاتجار غير المشروع بالأشخاص والمخدرات والأسلحة...
ولفت إلى أن التهرب من دفع الضرائب وغسل الأموال وغير ذلك من التدفقات غير المشروعة، كلها ممارسات تحول وجهة الموارد، التي تمس الحاجة إليها من أجل المدارس والمستشفيات والبنى التحتية الأساسية؛ وهي أموال ضرورية للتهوض بأهداف التنمية المستدامة. وبين غوتيريس، أن الناس على حق في أن يكونوا غاضبين، لكون «الفساد يهدد رفاه مجتمعاتنا ومستقبل أطفالننا وصحة كوكبنا» داعياً إلى ضرورة أن يكافحه الجميع لما فيه مصلحة للجميع.
وشدد على أنه «يجب علينا أن نتخذ لمكافحة الفساد من أجل وقف استنزاف الموارد من جراء التدفقات المالية غير المشروعة، مشيراً إلى أن «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صدقت عليها كل بلدان العالم تقريبا، تتيح لنا الوسائل الثقيلة بتعزيز التزامنا بمعالجة هذه المسألة».
ولفت الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنه في وقت لاحق من هذا الشهر، ستجتمع الحكومات في العاصمة الإماراتية أبو ظبي للبحث في التقدم المحرز والإعداد لأول دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد، والتي ستعقد في عام ٢٠٢١، داعياً إليها إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لجعل مكافحة الفساد أولوية قصوى.
وحدت غوتيريس في نهاية رسالته، الناس في جميع أنحاء العالم على مواصلة العمل على إيجاد حلول مبتكرة من أجل كسب المعركة ضد الفساد، وضمان أن تكون الموارد الثمينة في خدمة شعوب العالم.

أكاديمي تركي: لا يمكن ضمان أمن بلادنا من دون التعاون مع سورية

وكالات

أكد أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أوكان بإسطنبول أروول مترجمار، أنه لا يمكن لتزكيما أن تضمن أمنها ومصالحها في المنطقة من دون الاتفاق والتعاون مع الدولة السورية. وقال مترجمار، في حديث لقناة «الشعب التركية»، حسبما ذكرت وكالة «سانا» أمس: من دون التنسيق والتعاون مع الدولة السورية لن نستطيع تركيا إيجاد حلول لمشاكلها الداخلية أيضاً هذا بالطبع إن كانت جادة في هذا الموضوع...
وشدد مترجمار على ضرورة ألا يتناسى رئيس النظام

«أ ف ب»: فيديو أميركا الخاص بتصفية حراس البغدادي قبل قتله «لعبة»!

وكالات



قربة باريشا، مكان استهداف متزعم تنظيم داعش الإرهابي (أ ف ب - أرشيف)

بمقتل البغدادي، موضحة أن البحث عن لقطات الفيديو بعد تقطيعه، أرشد إلى مشاهد ثابتة باستخدام موقع Invid، إلى الصور عينها كتب عليها «قناة: مرتضى العموري».
كما أكدت أن البحث عن هذا الاسم على «يوتيوب»، قاد إلى الفيديو الأصلي المنشور في ١٤ آب ٢٠١٧. أي قبل أكثر من عامين على إعلان مقتل البغدادي، بعنوان «أجل مهمة قتل من بين أغلب المهام وأكثرها واقعية من لعبة ميدالية الشرف».
وختمت الوكالة تقريرها بالقول: «لعبة» ميدالية الشرف هي لعبة فيديو تتضمن مهمات قتالية شيقة تدور وقائعها في حقبات مختلفة، وصممت اللعبة شركة إلكترونيك آرتس التي تتخذ من ولاية كاليفورنيا الأميركية مقراً لها، ويمكن تشغيلها على جهاز بلاي ستايشن».

وأشارت إلى أنه وغداة الإعلان، أكد النظام التركي أن أجهزة استخباراته أجرت اتصالات «مكثفة» مع الأجهزة الأميركية ليلة العملية.
وذكرت أن وزارة الدفاع الأميركية نشرت مقطعاً مسجلاً يظهر فيه جنود أميركيون يقتربون راجلين من مجمع محاط بأسوار عالية في شمال غرب سورية، تمت محاصرة البغدادي فيه قبل اقتحامه.
كما نشرت «البننتاغون» تسجيل فيديو لغارات جوية على مجموعة من «المقاتلين» المجهولين على الأرض، فتحو النار على مروحيات أميركية نقل الجنود الذين هاجموا مجمع البغدادي في إقليم «كوماندوس» أميركية في وبعده الهجوم، وفق الوكالة.
وأكدت الوكالة في تقريرها، أن المقطع المتداول «لعبة فيديو» لا علاقة له

إلى أن التعليق يصف سير العملية بالقول: «تم إطلاق النار من مسافة بعيدة جداً من فوق السحاب حيث إنهم لم يتمكنوا من تحديد مصادر إطلاق النار».
وذكرت «أ ف ب»، أن الوقائع التي يصورها الفيديو جرت «قبل لحظات من بدء عملية مدهامة مقر أبو بكر البغدادي، وبيئت أن الفيديو اختتم مقبماً العملية بالقول: «أن «حادثاً كهذا يجب الوقوف عنده من حيث التقنية المستخدمة والطريقة المتبعة».
وأشارت إلى أنه بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٩، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب مقتل زعيم داعش في عملية نفذتها وحدة «كوماندوس» أميركية في إقليم الخاضعة لسيطرة تنظيم «جبهة النصرة»، الإرهابي في شمال غرب سورية.

استقالة صحفي في «نيوزويك» لرفضها نشر تحقيق يكشف تزوير تقرير «حظر الكيماي» حول سورية

وكالات

فضيحة جديدة تلاحق الإعلام الأميركي المشارك في الحرب العدوانية ضد سورية تمثلت بإعلان الصحفي طارق حداد استقالته من مجلة «نيوزويك» الأميركية بعد رفضها نشر تحقيقه الذي يوثق تفاصيل التلاعب والتزوير اللذين تما عبر مسح منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية أجزاء مهمة من تقارير خبراءها الدوليين في سورية.
وأوضح الصحفي حداد في تغريدة له على موقع «تويتر» أنه استقال من منصبه في مجلة «نيوزويك» الأميركية بسبب التحقيق الذي كتبه ورفض رؤساء التحرير نشره ويوحى تفاصيل غير ملائمة للحكومة الأميركية متعلقة بتقرير مراقب الأسلحة الكيميائية عن الهجوم المزعوم عام ٢٠١٨ في سورية.
وقال حداد: «لقد قدمت استقالتي البارحة من «نيوزويك» بعد أن رفضت محاولاتي لنشر أخبار جديرة بالاهتمام حول تقرير المنظمة الذي تم تسريبه من دون سبب وجيه».

وأضاف: «لقد جمعت أدلة على كيفية قيامهم بوضع القصة إضافة إلى أدلة من قضية أخرى تمت فيها إزالة معلومات غير ملائمة للحكومة الأميركية رغم أنها كانت صحيحة في الواقع»، لافتاً إلى أنه يخطط لنشر هذه التفاصيل بالكامل بعد فترة وجيزة.
وتابع: «ومع ذلك بعد أن طلبت من رؤساء التحرير أن يعلقوا على تحقيقي كما هي الممارسة الصحفية تلتفت بسالة بريد إلكتروني تذكري ببود السرية في عقدي... بمعنى أنني تعرضت للتهديد بإجراء قانوني».
وأوضح حداد، أنه «يصلو على نوع من الحماية بسبب السلوك الاحتياطي المحتمل... وعلى الأقل سأشتر الأدلة التي لدي من دون الكشف عن المعلومات السرية».
تأتي هذه الفضيحة بعد الكشف عن بريد إلكتروني مسرب كشف أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تلاعبت بتقرير حول هجوم كيميائي مزعوم في دوما بريف دمشق في نيسان عام ٢٠١٨ لتهاجم الجيش العربي السوري به وتبرير العدوان الأميركي البريطاني الفرنسي ضد سورية آنذاك.
ونشرت صحيفة «ديلي ميل» مؤخر البريد الإلكتروني الذي يكشف أن الأدلة التي جمعت في دوما وتم فحصها من علماء غير سياسيين لا تدعم نسخة التقرير الذي تبنته المنظمة رسمياً وأن هذا الأمر أدى إلى قيام المنظمة بإعادة صياغة التقرير إلى الحد الذي تم فيه تحريف استنتاجاته بشأن الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما. وأكدت صحيفة «أميركان هيرالد تريبيون» الأميركية ما كشفت عنه «ديلي ميل»، مشددة على أن هذا البريد يفضح الطبيعة المخادعة لتقرير المنظمة حول الهجوم المزعوم.
واستقالة الصحفي حداد هذه تأتي بعد أن قامت مجلة «نيوزويك» الأميركية بفصل صحفية من عملها وتدعى جيسينا كوينغ بعد كتابتها تقريراً انتقدت فيه تصرفات الرئيس الأميركي دونالد ترامب وسياساته.